مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: لانا نبيل زاهر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4620
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

لانا نبيل زاهر*

(تاريخ الإيداع 20 / 10 / 2014. قُبِل للنشر في 23 / 12 / 2014)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن امكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2013).

وقامت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تمّ استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات. كما تمّ حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة، وذلك لكل مصرف من المصارف المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. بعد التأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي بتطبيق اختبار كولموجروف-سميرنوف(K-S)، وبالتالي تم دراسة العلاقة بين كل من النسب المدروسة (السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية) وبين الربحية لمعرفة أثر كل من هذه النسب في الربحية، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، ومن ثم تحديد النسبة الأكثر تأثيراً على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة مابين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، وكانت العلاقة ما بين نسبة نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضاً. حيث كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في المصارف الخاصة. وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل المصارف الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة.

وأوصت الدراسة إلى توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف الخاصة فحسب، بل أن تشتمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وأوصت المصارف الخاصة بالعمل على تنويع استثمارتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها المصارف. كما أوصت الدراسة المحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: الربحية، السيولة، الكفاية الإدارية، الملاءة المالية.

*ماجستير- قسم الإدارة المالية والمصرفية- المعهد العالي لإدارة الأعمال- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The impact of the liquidity and efficiency of administrative and financial solvency on the profitability of private banks listed in the Damascus Securities Exchange

Lana Nabil Zaher*

(Received 20 / 10 / 2014. Accepted 23 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aimed to search for the possibility of a relationship between liquidity ratios, administrative efficiency, and financial solvency, and the proportion of private profitability of banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period (2009-2013).

The study to achieve these goals depending on statistical and financial analysis methods were used to analyze the data SPSS statistical program. As was calculated annual percentage changes for each of the studied descent, in addition to the average growth rate during the period studied, and that each bank of the studied and listed banks in the Damascus Securities Exchange. After making sure that the data are subject to normal distribution application Kolmogerov- Smirnov test (K-S), and thus have been studying the relationship between each of the studied ratios (liquidity, administrative efficiency, and financial solvency) and profitability to see the impact of each of these ratios on profitability, using simple regression, and then the most influential on profitability, the percentage using multiple regression.

The study concluded that between the ratio of liquidity and profitability of the privat banks is an inverse relationship, and the relationship between the ratio of administrative efficiency and profitability of the privat banks is a positive correlation, while the relationship between the ratio of financial solvency and profitability of the privat banks is a positive correlation also. Where the solvency ratio is the most influential in the the privat banks. This confirms that the nature of the work of the privat banks based on the principle of return and risk.

The study recommended that future research to expand the terms of the framework only temporal and spatial boundaries and the size of the sample, and not only the private banks, but that this study include other sectors listed in the Damascus Securities Exchange. Moreover, recommended that private banks to work to diversify its investments in addition to the mitigation of the conservative policy followed by the private banks. The study recommended maintaining the level of administrative efficiency for private banks and improved through training courses that will improve employee productivity, and reduce expenses through the assets of the bank.

Keywords: profitability, liquidity, administrative efficiency, solvency.

***Mster, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تحتل المصارف الخاصة موقعاً هاماً وأساسياً في الاقتصاد السوري وذلك انطلاقاً من دورها الأساسي في تمويل الإنتاج والتجارة والاستثمار، خاصة بعد أن فتح الاقتصاد السوري أمام الاستثمارات الأجنبية، فهي أصبحت جزءاً أساسياً في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء الاقتصاد الوطني والقومي على أسس ثابتة ومتينة. حيث استطاعت المصارف الخاصة تنمية القطاع المصرفي من خلال تنمية قدراته المالية وموارده البشرية وإمكاناته التكنولوجية وخبراته العملية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو المنافسة في السوق السورية بين المصارف الخاصة فيما بينها وأيضاً بين المصارف الخاصة والمصارف العامة وهذا أصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها.

كما عملت المصارف الخاصة على سد الثغرات التي تعانيها السوق المصرفية السورية ، ولاسيما في مجال الإقراض المصرفي حيث سعت إلى توفير جميع أنواع القروض وذلك بإعطاء قروض لتمويل الصناعيين والتجار، وقروض لشراء البناء والإسكان، وكذلك القروض الفردية كتمويل شراء السيارات وقروض الزواج، وبهذا تكون المصارف نوعت محفظتها وبالتالي خففت مخاطرها وزادت ربحيتها وهذا ماافتقدته المصارف العامة عبر سنوات عملها في السوق السورية.

لذا يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليه المصارف، إذ إن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمرارها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها. لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم العوامل المالية المؤثرة في ربحية المصارف بما يسهم في مساعدة إدارة تلك المصارف على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل، وبما يضمن للمصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في خلق قطاع مصرفي متطور يساهم في دعم قدرة الحكومة على تعبئة المدخرات المحلية، بالإضافة إلى جذب الأموال من الخارج كما تساهم في رفع كفايةاستخدام رؤوس الأموال وتوزيعا في الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

تعد الربحية هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المالية وأمرا ضروريااا لبقائها واستمرارها، فهي أحد أهم المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال. إن الربحية تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين و تشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاية هذا المصرف في إدارة مشاريعه إضافة إلى أنها تعد مقياسا لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل إدارة هذا المصرف. إلا أن معظم هذه المصارف تواجه مشكلة الموازنة مابين عوامل السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية التي تعد أكثر العوامل المؤثرة في ربحية المصرف، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤالين التاليين:

-ما تأثير كل من (السيولة، الملاءة المالية، الكفاية الإدارية) في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

-ما هو العامل الأكثر قدرة من العوامل الثلاثة السابقة على تفسير التغير الحاصل في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في دراسة تأثير (السيولة، الملاءة المالية، الكفاية الإدارية) المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد هذه المصارف في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتمتع بالجانب التطبيقي القابل للقياس والمقارنة وبذلك تتحقق الأهمية التطبيقية من خلال استفادة هذه المصارف من نتائج البحث وتوصياته.

كما يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين كل من السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية، وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث:

1- المتغيرات المستقلة: السيولة، الملاءة المالية، الكفاية الإدارية.

أ- **نسبة السيولة** (Liquidity ratio): تمّ حساب هذه النسبة اعتماداً على القرار رقم(588/م ن/ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وذلك وفق العلاقة الآتية:

نسبة السيولة = [نقد وأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي + أرصدة لدى المصارف + إيداعات لدى المصارف] مقسمة على [ودائع المصارف + ودائع الزبائن+ اعتماد استيراد +15% كفالات حسن التنفيذ + كفالات الدفع+ كفالات أولية – تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة].

ب- نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) (Solvency ratio (capital adequacy): تمّ قياس نسبة الملاءة المالية بقسمة الأموال الخاصة الصافية على الموجودات المثقلة، حسابات خارج الميزانية المثقلة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، حيث يجب على المصرف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ ب4) الصادر عام 2007 حسب اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال.

نسبة كفاية رأس المال= [الأموال الخاصة الصافية] مقسمة على [الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية].

ج- نسبة الكفاية الإدارية(Administrative efficiency ratio): ويتم قياسها من خلال نسبة هامش الربح. حيث تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته بشكل الأمثل.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

2- المتغير التابع: الربحية (Profitability): وهي عبارة معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات وقد تمّ استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاية الإدارية وربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

طرائق البحث ومواده:

تمّ الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه العلاقة وقوتها بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد (Regression)، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر في المتغير التابع، ومعامل الارتباط لبيرسون للتعرف على اتجاه العلاقة ومتانتها بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترحة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق حيث إن عدد المصارف المدرجة في السوق أربعة عشر مصرفاً بينها ثلاث مصارف إسلامية، فاقتصرت عينة البحث على المصارف التجارية الخاصة التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2009 وحتى 2013، وتم استبعاد المصارف التي لم تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة المحددة بالإضافة إلى استبعاد المصارف الإسلامية، وبناء على هذا تم أخذ ثمانية مصارف وهي(البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك عودة سورية، فرنسبنك سورية)

الدّراسات السابقة:

تناولت دراسة **(Berger, 1995)** العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، وأعاد الباحث إجراء التحليل خلال الفترة (1992-1995)، وذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية. ومن أهم النتائج أن هنالك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1986-1989)، بينما توجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992)، ومن خلال هذه النتائج توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل[1].

وهدفت دراسة **(أبو مقدم، 2001)** إلى تحليل واقع الربحية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تؤكد الدراسة أن هناك عوامل عدة تؤثر في ربحية البنوك التجارية الأردنية، وأهمها ما ينتج عن العائد على حقوق المساهمين، لذلك تقترح الدراسة أن يتم إصلاح جذري في القوانين والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية والمالية في الأردن، ليكون هنالك دور للبنوك الأردنية في تنشيط الحركة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الخزينة والمستثمر والأطراف الأخرى ذات العلاقة[2].

وهدفت دراسة **(الراشدان، 2002)** إلى تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة في ربحية المصارف الأردنية خلال فترة (1985-1999)، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وكانت المتغيرات التي تناولتها الدراسة (السياسة النقدية والتسهيلات الائتمانية من خلال نسبة الرافعة المالية، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر رأس المال، ونسبة السيولة). وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كانت ضعيفة جداً وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وكذلك كان أثر مخاطر رأس المال في ربحية ضعيف جداً وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين، أما نسبة السيولة فلم يكن لها أثر فيربحية[3].

وهدفت دراسة **(أرشيد، 2003)** إلى التعرف على نسب الربحية وكيفية احتسابها، وتحديد أثر كل من نسب السيولة، نسب الضمان، ونسب التوظيف في الربحية، حيث أعد الباحث نموذجا رياضيا واعتبر كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف متغيرات مستقلة بينما نسبة الربحية متغيراً تابعاً يتأثر بالمتغيرات المستقلة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من نسب السيولة ونسب الربحية، ونسب الضمان والتوظيف ونسب الربحية[4].

وهدفت دراسة **(Kosimidou, Tanna and Pasiours,2004)** إلى إيجاد محددات ربحية البنوك البريطانية خلال الفترة 1995-2002. حيث استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الطبيعي، وكان المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والمتغيرات المستقلة (نسبة التكاليف إلى الدخل، والسيولة بنسبة النقدية إلى الأصول المتداولة، ونسبة الملكية، وحجم البنك مقاسا بمجموع الأصول). وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة التكاليف إلى الدخل سلبية مع العائد على الأصول، وبأن نسبة النقدية إلى الأصول المتداولة هي علاقة طردية مع العائد على الأصول ولكن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع أصول البنك ذات علاقة عكسية مع أرباح البنك. وبناءً على هذا اقترح الباحث إجراء المزيد من الأبحاث لتحديد نوع العلاقة ما بين السيولة والربحية وسبب تلك العلاقة، ووجد الباحث أن هناك علاقة طردية بين الربحية ونسبة الملكية لأنه كلما زادت نسبة الملكية كلما قلت الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، أما العلاقة ما بين حجم المصرف والعائد على الأصول كانت علاقة عكسية، وذلك بسبب سعي البنوك الكبيرة إلى تخفيض هامش الفوائد وبالتالي انخفاض الأرباح[5].

وهدفت **(Goddard, Molyneux and wilson,2004)** إلى إيجاد محددات ربحية البنوك الأوربية، حيث اختار الباحث عينة مكونة من 665 بنكاً في الاتحاد الأوربي للفترة ما بين 1992-1998. حيث افترض الباحث العائد على حقوق الملكية هو المتغير التابع، والممثل للربحية وكل من حجم البنك مقاسا بمجموع أصوله وحجم المحفظة الاستثمارية للبنك (Of Balance Sheet) ونسبة الملكية متغيرات مستقلة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حجم البنك لا يؤثر في ربحية البنك كتأثير الكفاية، أما العلاقة بين حجم المحفظة الاستثمارية للبنك والربحية فكانت طردية، وكانت العلاقة موجبة بين نسبة الملكية والربحية[6].

وهدفت دراسة **(أبو زعيتر، 2006)** إلى تحديد الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين وقياسه، والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من 1997 حتى 2004، وقد تمّ تجميع بيانات المصارف التجارية (عينة الدراسة)، وتحليلها إحصائياً، حيث تمّت دراسة المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية. والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع)، ولتحقيق ذلك تمّ بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج الانحدار الخطي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكلما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية. وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية، وأن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية[7].

وهدفت دراسة **(Antonio Trujillo-Ponce, 2009)** إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية البنوك الإسبانية خلال الفترة (1999-2009)،حيث تم تطبيق موديل GMM على عينة كبيرة من البنوك الإسبانية، وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية البنوك يرتبط بمجموعة من العوامل: نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول، ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاية إدارية جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية. يضاف إلى ذلك، إن زيادة نسبة رأس المال يؤدي إلى زيادة العائد للبنك، وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات(ROA) كمقياس الربحية [8].

الدراسة النظرية:

أولاً: نسبة الربحية:

يسعى المصرف كبقية المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية للمصرف، وتتحقق إيرادات المصرف نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف مقابل خدماته المختلفة، إضافةً إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول المصرف، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز المصرف عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الربحية لا بد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن. ومن خلال ذلك يتبن لنا أن أهمية الربحية تتلخص بأنها مصدر قوة للمصرف لأنه يستطيع من خلالها مقابلة المخاطر التي يتعرض لها حتى يستطيع البقاء في السوق المصرفية، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة يتعرض لها المصرف منها: مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار ، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة أو الاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة وغيرها. [9].

والمصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة فيما بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية إلى جني الأرباح المعقولة، لذلك يتعارض مفهوم الربحية مع مفهوم السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل؛ ونجاح المصرف يتوقف في التوفيق بين هذين المفهومين. ويتمثل الهدف الأساسي للمصرف التجاري بتعظيم ثروة الملاك (المساهمين)،

وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عدة من بينها: قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة (الربحية) بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية (Profitability ratios)، ومن أهم مكونات هذه المجموعة من النسب معدل العائد على الأصول[10] .

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه. ويعرف العائد على الموجودات بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هو عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة. ويعتبر العائد على الموجودات مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاية المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية تقيس مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، الأمر الذي سهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياساً لكفاية الأداء التشغيلي للمؤسسة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية، ويتم احتساب معدل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، كما يأتي:

معدل العائد على الأصول (Return on Assets)= صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، وتقيس كفاية الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف والشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. حيث إنّ الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المصرف (الأصول)، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح[11].

ثانياً: نسبة السيولة:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنّها: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع[12]. وتُعرف أيضاً بأنّها قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير[13]. وتعرف السيولة بناء على القرار رقم/588/لعام 2009 بأنها مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ، دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

ونلاحظ من هذه التعاريف أنّ المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها بالسيولة وذلك لسببين رئيسين: **الأول** أنّ نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، **والثاني** أنّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل. لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات، من أهمها[14]:

- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

- المؤشر الاإيجابي للسوق المالية، المحللين، المودعين، الإدارة والمستثمرين.
- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وما يترتب على ذلك من سلبيات.

تم قياس نسبة السيولة بقسمة مجموع صافي الأموال الجاهزة على مجموع مطاليب المصارف الودائع والالتزامات الأخرى مجموعاً إليها التزامات خارج الميزانية، حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/588/ لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف كما يلي:

نسبة السيولة = [نقد وأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي + أرصدة لدى المصارف + إيداعات لدى المصارف] مقسمة على [ودائع المصارف + ودائع الزبائن+ اعتماد استيراد +15% كفالات حسن التنفيذ + كفالات الدفع+ كفالات أولية – تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة].

ثالثاً: نسبة الملاءة المالية(كفاية رأس المال[19,18,17,16,15]):

يلعب رأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وضع البنوك ومتانته وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، وكما هو معلوم إن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد والذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية. حيث يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى، ويمكن تعريف درجة الملاءة في المصرف بأنها: احتمال إعسار المصرف، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة. ويقصد بالملاءة بأنها: زيادة موجودات المصرف عن مطلوباته، وعدم الملاءة تعنى العكس أي زيادة المطلوبات عن الموجودات، مما يعنى تآكل رأس المال وظهوره سلبياً بفعل الخسائر مما يؤدى إلى التصفية.

كما يعتبر رأس المال عنصر أمان هام في العمل المصرفي، فهو مصدر تمويل المصرف، وامتصاص خسائره، وقاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه مصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن البنك مدار بصورة آمنة سليمة، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية. ويجب على المراقبين في هذا الشأن تشجيع البنوك على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة.

ويستنتج الباحث مما سبق أن لرأس المال أهمية متميزة لأنه يؤدي دورًا مهمًا وأساسيًا في تحقيق الأمان للمودعين، حيث يدعم ثقتهم بالمصرف، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية المصرف في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص أية خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبًا، وبالرغم من أن الملاءة المالية في المصارف التجارية تعد أهميتها النسبية منخفضة قياساً بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للاستخدام، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص

أي خسائر، ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها.

ويتم قياس نسبة الملاءة المالية بقسمة الأموال الخاصة الصافية على الموجودات المثقلة، حسابات خارج الميزانية المثقلة، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، حيث يجب على المصرف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ ب4) الصادر لعام 2007 (8%حسب لجنة بازل الدولية) كمايلي:

نسبة كفاية رأس المال= [الأموال الخاصة الصافية] مقسمة على [الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية].

رابعاً: نسبة الكفاية الإدارية[22,21,20]:

لا يختلف مفهوم الكفاية في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، والمتمثل أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة. وتعرف الكفاية المصرفية بأنها: قدرة المؤسسة المصرفية على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.

وعرفت الكفاية المصرفية أيضاًعلى أنها: نتاج للكفاية التقنية والكفاية الاقتصادية. حيث يمكن لمصرف معين أن يتحلى بالكفاية التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته اقتصادياً في ظل عدم الإلمام بالسوق وسوء فهم المخاطر أو عدم اعتماد تسعيرة مناسبة. وفي المقابل، يمكن لبنك كفي اقتصادياً أن يتعثر تقنياً لاعتماده على تقنية عفا عليها الزمن، مما يشكل هدراً لجزء من الموارد. من هنا يمكن الاستفادة من أوضاع سوق ملائمة خاصةً غياب الحد الأدنى من المنافسة. باختصار يتوجب على المصارف العمل لمواجهة تحرير الخدمات المالية وزيادة المسافة على زيادة كفايتها عموماً إذا ما أجادت فعل ما تختاره (الكفاية الفنية أو التقنية). أي أن الكفاية بشكل عام تهتم بنوعية التنظيم والوضعية في السوق بمعنى تقيس أداء المصرف من ناحية إنتاجيته بالإضافة إلى أدائه المالي.

كما لا يتوقف مفهوم الكفاية المصرفية عند تقديم أفضل الخدمات للزبائن وعملاء المصرف واستعمال الأموال المتاحة لديها أفضل استعمال حيث إن معظم موارد المصرف هي عبارة عن ودائع تستحق ويمكن سحبهاعند الطلب لذلك فعلى إدارة المصرف الاستعداد لمواجهة سحوبات الودائع لتوفير السيولة اللازمة لأن المصرف لا يمكنه الامتناع أو تأجيل رد الودائع لأصحابها لأن هذا يعرض المصرف للإفلاس بكلمة أخرى إن السيولة وتوفيرها في الوقت والحجم المطلوب يعزز ثقة المتعاملين والمودعين بالمصرف الذي يتعاملون معه، وعلى العكس قد يؤدي ضعف السيولة إلى سحب الثقة من المصرف مما يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم فجأة.

مماسبق يمكن ملاحظة التعارض الواضح بين هذه الأهداف لذلك يعد عنصر الكفاية في المصارف التجارية مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة فكونها مرحلة الرقابة لأنها تكشف ما إذا كانت الوسائل والمقاييس والمعدلات والمعايير الموضعة تنسجم مع الأهداف العامة للمصرف أم كونها مرحلة من مراحل التخطيط لأنها أداة إرشاد لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال التغذية العكسية في ضوء النتائج التي توصل إليها المصرف في نهاية مدة زمنية معينة (لمدة سنة) ومقارنتها بنتائج متحققة في سنة سابقة أو سنة الأساس.

وقد تم قياس نسبة الكفاية الإدارية من خلال نسبة **هامش الربح= صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي الإيرادات**

حيث تقوم هذه النسبة بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته بشكل الأمثل، بينما إجمالي الإيرادات يتم حسابها من خلال: الفوائد الدائنة(الفوائد المحصلة من القروض) + العمولات والرسوم الدائنة + أرباح تشغيلية ناتجة عن تقويم العملات الاجنبية + أرباح تقويم مركز القطع البنيوي + إيرادات تشغيلية أخرى + أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع.

النتائج والمناقشة:

قامت الباحثة بحساب المتوسط العام لنسب السيولة، الملاءة المالية، والكفاية الإدارية، والربحية للمصارف والتي تمّ تحديدها بثمانية مصارف خلال الفترة (2009-2013)، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (1) المتوسط العام لنسب الربحية والملاءة والسيولة والكفاية في المصارف المدروسة

العام	الربحية	معدل التغير	الملاءة	معدل التغير	السيولة	معدل التغير	الكفاية	معدل التغير
2009	0.320%	-	10.79%	-	66.09%	-	8.73%	-
2010	0.409%	27.81	14.92%	38.28	57.72%	-12.66	11.98%	37.23
2011	0.458%	11.98	17.39%	16.55	52.41%	-9.20	16.55%	38.15
2012	0.495%	8.08	21.15%	21.62	48.54%	-7.38	22.55%	36.25
2013	0.551%	11.31	25.53%	20.71	44.73%	-7.85	30.50%	35.25

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للمصارف الخاصة المدروسة خلال الفترة (2009-2013)

1- إن معدل التغير السنوي لنسبة الربحية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الربحية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+18.05%).

2- إن معدل التغير السنوي لنسبة الملاءة المالية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الملاءة المالية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+34.15%).

3- إن معدل التغير السنوي لنسبة السيولة في المصارف الخاصة المدروسة كان منخفضاً بشكل عام حيث انخفضت نسبة السيولة في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (-8.08%).

4- إن معدل التغير السنوي لنسبة الكفاية في المصارف الخاصة المدروسة كان متزايداً بشكل عام حيث ازدادت نسبة الكفاية الإدارية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+62.34%).

اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة وربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (2) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.997a	.995	.993	.07170
The independent variable is : السيولة				

الجدول (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.066	1	3.066	596.441	.000a
	Residual	.015	3	.005		
	Total	3.081	4			
The independent variable is السيولة						

الجدول (4) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.124	.234		43.287	.000
	السيولة	-.105-	.004	-.997-	-24.422-	.000
The dependent variable is ln:الربحية						

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.997−)، وهي تدل على أن العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق هي علاقة عكسية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 99.5% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة $F = 596.441$ أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة .Sig أصغر من 0.05، كما أن قيمة $B_0 = 10.124$ ، $B_1 = -0.105$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 10.124 - 0.105x \quad \text{.....(1)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والسيولة في المصارف المدروسة علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية وربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (5) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الملاءة والربحية في المصارف المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.985a	.971	.961	.17323
The independent variable is :الملاءة المالية				

الجدول (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الملاءة والربحية في المصارف المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.991	1	2.991	99.684	.000a
	Residual	.090	3	.030		
	Total	3.081	4			
The independent variable is الملاءة المالية						

الجدول (7) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الملاءة والربحية في المصارف المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.726	.285		6.052	.009
	الملاءة المالية	.153	.015	.985	9.984	.002
The dependent variable is ln:الربحية						

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.985)، وهي تدل على أن العلاقة بين الملاءة والربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 97.1% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالملاءة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج. كما يبين الجدول رقم (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إنالقيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبين الجدول رقم (7) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة .Sig أصغر من 0.05، كما أن قيمة $B_0 = 1.726$ ، $B_1 = 0.153$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 1.726 + 0.153x \quad \text{.....(2)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والملاءة في المصارف المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاية الإدارية وربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (8) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الكفاية والربحية في المصارف المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.955a	.912	.882	.30145
The independent variable is: الكفاية الإدارية				

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.955)، وهي تدل على أن العلاقة بين الكفاية والربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 91.2% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالكفاية، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

الجدول (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الكفاية والربحية في المصارف المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.809	1	2.809	30.909	1
	Residual	.273	3	.091		
	Total	3.081	4			
The independent variable is الكفاية الإدارية						

الجدول (10) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الكفاية والربحية في المصارف المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.722	.341			
	الكفاية الإدارية	.097	.017	.955		
The dependent variable is ln:الربحية						

كما يبين الجدول رقم (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبين الجدول رقم (10) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة .Sig أصغر من 0.05، كما أن قيمة $B_0 = 2.722$ ، $B_1 = 0.097$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 2.722 + 0.097x \quad \text{.....(3)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والكفاية في المصارف المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

5- اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يمكننا وبالاعتماد على الانحدار المتعدد إيجاد نموذج للتنبؤ بالربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق اعتماداً على نسب السيولة والملاءة المالية والكفاية الإدارية وفق ما يلي:

الجدول (11) مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

Correlations

		الربحية	الملاءة	السيولة	الكفاية
Pearson Correlation	الربحية	1.000	.985	-.997-	.955
	الملاءة	.985	1.000	-.977-	.990
	السيولة	-.997-	-.977-	1.000	-.943-
	الكفاية	.955	.990	-.943-	1.000
Sig. (1-tailed)	الربحية	.	.001	.000	.006
	الملاءة	.001	.	.002	.001
	السيولة	.000	.002	.	.008
	الكفاية	.006	.001	.008	.
N	الربحية	5	5	5	5
	الملاءة	5	5	5	5
	السيولة	5	5	5	5
	الكفاية	5	5	5	5

يبين الجدول رقم (11) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين الربحية كمتغير تابع، وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) كمتغيرات مستقلة في المصارف المدرجة في سوق دمشق، حيث نلاحظ أن العلاقة بين الربحية والسيولة كانت الأعلى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.997-)، وهي عكسية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والملاءة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.985)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والكفاية الإدارية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.955)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول (12) ملخص تحليل الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.999a	.998	.992	.07690	.998	173.344	3	1	.056

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (13) ملخص تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.075	3	1.025	173.344	.056a
	Residual	.006	1	.006		
	Total	3.081	4			

a. Predictors: (Constant), الكفاية, الملاءة, السيولة

b. Dependent Variable: الربحية

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) بلغت (0.999)، وهي تدل على أن العلاقة طردية ومتينة جداً فيما بينهما، كما نلاحظ من نفس الجدول أن مجموع ما تفسره الربحية من تباين متغيرات (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) بلغ (99.8%)، وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة $F = 173.344$ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية $F = 215.7$ عند درجتي حرية (3، 1)، كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.056 > 0.05$ ، كما يظهر الجدول رقم (13).

الجدول (14) نتائج تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	6.643	3.386		1.962	.300
	الملاءة	.102	.130	.657	.784	.577
	السيولة	-.065-	.037	-.617-	-1.743-	.332
	الكفاية	-.028-	.054	-.277-	-.517-	.696

a. Dependent Variable: Y

يبين الجدول رقم (14) وبعد مقارنة قيم Beta أن الملاءة المالية كانت الأكثر أثراً في المتغير التابع (الربحية)، حيث بلغت قيمة Beta المقابلة له (0.657)، وهي غير دالة إحصائياً حيث إن $P = 0.577 > 0.05$ ، وقد تلتها السيولة، حيث بلغت قيمة Beta =0.617، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.332 > 0.05$ ، ثم الكفاية الإدارية، حيث بلغت قيمة Beta =0.277 وهي غير دالة إحصائياً حيث إن $P = 0.696 > 0.05$. وبناءً على ذلك يمكن كتابة معادلة التنبؤ بنسب الربحية بناءً على نسب الملاءة المالية، والسيولة، والكفاية الإدارية مع ملاحظة أن نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي كما يلي:

$$\hat{y} = 6.643 + 0.102x_1 - 0.065x_2 - 0.028x_3 \text{ .....(4)}$$

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-كانت ربحية المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة في حالة متزايدة حيث كان متوسط معدل النمو +18,05%، ويعود ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من أرباح المصارف كانت بسبب إعادة تقويم القطع البنيوي والقليل منها كان ربحاً تشغيلياً حيث يمكننا القول إن إدارات المصارف كانت تحاول تجاوز هذه الأزمة بأقل الخسائر.

2-بينما كانت السيولة لدى المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة في حالة انخفاض حيث كان متوسط معدل النمو -8,08%، إذ إن هذا الانخفاض يعود إلى بعض السحوبات ونقص في الإيداع اللذين واجهتهما المصارف الخاصة خلال هذه الأزمة ولكن لم تصل إلى مرحلة الخطر حيث لاحظنا أن جميع النسب لم تنخفض عن نسبة 30% الذي حدده القرار رقم/588/ لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

3-تمتعت المصارف الخاصة بملاءة مالية جيدة تضمن لها مواجهة خطر فشل استرداد القروض مضافاً إليها خطر السحوبات حيث كان متوسط معدل النمو +34,15%، ويدل هذا على أن المصارف الخاصة حققت نسبة معينة من الأرباح التي كان سببها إعادة تقويم القطع البنيوي، بالإضافة إلى أننا لم نشهد أي حالة انخفاض عن نسبة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 (8%حسب لجنة بازل الدولية).

4-أكدت المصارف الخاصة مدى كفايتها في الإدارة حيث كان متوسط معدل النمو +62,34%، فقد استطاعت المصارف الخاصة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها القطر إلى تحقيق الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة وهذا ما أكدته النتيجة الأولى والثانية ، بالإضافة إلى قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على نفقاته ومصروفاته بشكل جيد.

5-هناك علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والسيولة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6-هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والملاءة المالية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

7-هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية والكفاية الإدارية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

8-هناك علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاية الإدارية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

9-إن الملاءة المالية كان لها الأثر الأكبر في المتغير التابع (الربحية) في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا يؤكد أن طبيعة العمل في المصارف قائم على مبدأ العائد والمخاطرة. ثم تلتها السيولة ثم الكفاية الإدارية.

التوصيات:

1- على المصارف الخاصة استقطاب المزيد من الودائع، واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في زيادة ربحيتها.

2- على المصارف الخاصة أن يكون لديها جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة أهداف السيولة، وعلى الإدارة العامة للمصرف التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية.

3- ضرورة قيام المصارف الخاصة المدرجة بالعمل على تنويع استثمارتها، وذلك بهدف التقليل من المخاطر.

4- المحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.

5- توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف فحسب، بل أن تشتمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

المراجع:

1- Berger, *The Relationship Between Capital and Earnings in Banking*, 1995, 1-17.

2- أبو مقدم، عيسى، *ربحية البنوك بين الواقع والتوقعات*، مجلة البنوك في الأردن، المجلد العشرون، العدد الأول، 2001، 1-22.

3- الرشدان، أيمن أحمد، *محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية*، عمان، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أطروحة ماجستير غير منشورة، 2002، 7.

4- أرشيد، عبد المعطي، *العلاقة بين نسب الربحية وكل من نسب السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني*، مجلة النهضة، العدد الخامس عشر، 1-27.

5- Kosimidou. K, And Tanna. S, And Pasiouras. F, *Determinates of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the Period 1995-2002*, Applied Economic, 2004.

6- Goddard. J, and Molyneux. P, and Wilson .J, *The profitability of European Banks: Across-Selectional and Dynamics Panel analysis*, The Manchester School , Vol.72. No3, 2004.

7- أبو زعيتر، باسل، *العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، 5.

8- Antonio Trujillo-Ponce, "*What Determines The Profitability of Banks? Evidence From Spain*", Pablo de Olavide University, 1999-2009, 1-35.

9- اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، 122.

10- مطر، محمد، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*، دار وائل للنشر، عمان، 2003، 76.

11- الشيخ، مصطفى فهمي، *التحليل المالي*، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2008، 71.

12- الحسيني، فلاح حسن؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمن، *إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر*، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، 103.

13- الهواري، سيد، *إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية*، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000، 61.

14- عقل، مفلح، *وجهات نظر مصرفية*، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2006، 88.

15- خالص، صالح، *تقويم كفاية الأداء في القطاع المصرفي*، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2004، 37.

16- المخلافي، *تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصارف اليمنية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2004، 77.

17- الجنابي، هيل عجمي، *إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية*، الطبعة الأولى، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق، الأردن، 2005، 62.

18- Alan Greenspan, *The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations*, FRBNY Economic Review (10/1998).

19- Basel Committee on Banking Supervision, *The New Capital Accord*, Consultative Document, 31/5/2001 (BIS).

20- حسن، ماهر الشيخ، *قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، 65.

21- قريشي، محمد جموعي، *تقويم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000*، مجلة الباحث، العدد3، 2004، ص ص 89-95.

22- حماد، طارق عبد العال، *تقويم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الاسكندرية*، الطبعة الأولى، مصر ، الدار الجامعية، 2011.

23- العلي، ابراهيم محمد، *مبادئ علم الإحصاء مع تطبيقات حاسوبية*، منشورات جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2003، 341.